

أرييه م. دُبنوف ولورا روبسون *

ترسيم الحدود الفاصلة، الكتابة عمّا وراءها نحو تاريخ يتجاوز الحدود القومية للتقسيم

حادثة التقسيم

يكتسب التقسيم اهتماماً وشعبية في الوقت الحاضر. فعلى مدى السنوات العشرين المنصرمة، عادت فكرة تقسيم الأقاليم من الناحية المادية على أساس الانتماءات الإثنية-الدينية وباعتبارها حلاً للنزاع الطائفي إلى الظهور وطُفّت على السطح على نحو مفاجئ، باعتبارها أسلوباً أنيقاً «لحلّ النزاعات»، بعد أن جرى سلخُها بسهولة عن تاريخها الذي وسّمه العنف وأفضى إلى وقوع كوارث. فمن يوغسلافيا السابقة إلى سورية، ومن إسرائيل/فلسطين إلى السودان، طُرحت أشكال متباينة من إعادة تقسيم الأقاليم، التي حظيت بتنظيم دولي واستندت إلى اعتبارات إثنية

في أصولها، مراراً وتكراراً - بل وجرى وضعها موضع التنفيذ في بعض الحالات - كأدوات مفيدة لاجتراح حلول للنزاعات الإثنية التي استعصت على الحل^١. وتُصوّر بعض الدراسات المعاصرة التقسيم كما لو كان إجابة منطقية، بل ومحتومة مع أنها تبعث على الأسى في الوقت نفسه، عن المشكلات التي يفرزها الصراع الإثني على وجه هذه البسيطة، التي تتسم بتباينها الشاسع، وتتساوى في صعوبتها في الوقت نفسه. ولكن الوضع لم يكن على هذا الوجه دائماً، فعدا عن أنه لا يمثل حلاً طبيعياً للشقاق الإثني، لم يبلغ هذا المفهوم المائة عام من العمر بعد.

وقد ظهرت فكرة التقسيم كحل للنزاع الإثني والقومي والطائفي إلى الوجود للمرة الأولى وولدت من رحم المحادثات التي دارت حول الإثنية والقومية والمواطنة خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى في ضوء السياسة الإمبريالية التي عمّت أوروبا. فقد

* أرييه دُبنوف، محاضر في قسم التاريخ العام في جامعة حيفا.
لورا روبسون، محاضرة في قسم التاريخ في جامعة بورتلاند-الولايات المتحدة الأمريكية.

دخل التقسيم في صميم الحيز الإمبريالي وتحت لوائه. فلم يكن التقسيم بمثابة وسيلة للتحرر القومي بقدر ما كان تكتيكًا مبتكرًا ومتطورًا يقوم في ركانزه على مبدأ «فرّق تَسُد» وهو مبدأ سعى إلى استيعاب التوجه العالمي الذي كان يميل نحو اعتماد الدولة القومية الإثنية. وبذلك، فقد شهد معنى التقسيم بالضرورة تحولًا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وانهيار الحكم الإمبريالي البريطاني الذي تبعها.

التي كانت تدور حول إعادة توطين أعداد غفيرة من السكان في العراق وسورية، وإجراءات تبادل السكان التي اتسمت بالقسوة بين بلغاريا واليونان وبين اليونان وتركيا، والحدود وفئات «الأقلية» و «الأغلبية» الجديدة التي برزت في بولندا ورومانيا وغيرهما من الأقاليم التي كانت خاضعة لإمبراطورية هابسبورغ والإمبراطورية الروسية. فقد أسهمت هذه العوامل مجتمعةً في إعادة تشكيل النظام العالمي الذي رعته القوى الإمبريالية، والذي انطوى على جملة من الطرق التي تكفل لها ضمُّ السكان الوطنيين ضمن حدود سياسية (وتحت إشراف أجنبي في جميع الأحوال): فقد أُضيفت صفة شرعية على جميع الإجراءات التي عُيّنت بنقل السكان، والترحيل الجماعي، والتجريد القسري من الجنسية والتقسيم بموجب رواية سياسية تقوم في أساسها على تقرير المصير للسكان الوطنيين وتأمين الحماية «للاقلية» التي اصطبغت حديثًا بهذا المسمى.^٥

ومن ثم دخل التقسيم في صميم الحيز الإمبريالي وتحت لوائه. فلم يكن التقسيم بمثابة وسيلة للتحرر القومي بقدر ما كان تكتيكًا مبتكرًا ومتطورًا يقوم في ركانزه على مبدأ «فرّق تَسُد»، وهو مبدأ سعى إلى استيعاب التوجه العالمي الذي كان يميل نحو اعتماد الدولة القومية الإثنية. وبذلك، فقد شهد معنى التقسيم بالضرورة تحولًا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وانهيار الحكم الإمبريالي البريطاني الذي تبعها. وبدا أن الخطط التي كان يُنظر إليها في الأصل على أنها جزء من نوع جديد من أنواع الحكم الإمبريالي الذي ظهر في مظهر الدولانية، بعد العام ١٩٤٥، يؤمّن إستراتيجيات خروج سريعة وفعالة، عملت كذلك على مقاومة الاحتمالية المؤلّة التي تنطوي على استمرار نفوذ بريطانيا بعد جلاء استعمارها. وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، طُرِح تقسيمان آخران وشُرعا، في جانب منهما،

أبرز انهيار الإمبراطوريات التي كانت قائمة في أوروبا الوسطى وانهيار الإمبراطورية العثمانية في زمن الحرب وظهور أم جديدة تعتنق مبدأ الدولة القومية مفارقة أساسية وسلط الضوء عليها: ظهور قوميات جديدة مناهضة للاستعمار وبروز خطاب راسخ يتمحور حول السيادة القومية في ذات اللحظة التي كانت فيها قوة الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية وسلطتهما ومطامعهما تبلغ أوجها وذروتها. وفي مواجهة هذه المعضلة، بدأت القيادة السياسية والدبلوماسية التي هيمنت على «القوى العظمى» تتصور النظام العالمي الجديد على أنه يتألف من دول تنظر إلى نفسها باعتبارها تتسم بالحدثة وتملك السيادة على أقاليمها وتتمتع بتجانُسٍ إثني إلى حد ما في ظل السلطة الاقتصادية التي ما فتئت قائمة ومستمدّة من القوى الإمبريالية القديمة.^٦ وتعبّر المعاهدات المتكاثرة التي شهدتها الفترة التي أعقبت انقضاء الحرب العالمية الأولى (بما فيها معاهدات فرساي وسيفر ولوزان، والمعاهدات العديدة التي أبرمت مع الأقليات في أوروبا الشرقية، واتفاقيات «الانتداب» التي عقدتها عصبة الأمم والتي جرى حكم بقاع شاسعة من منطقة الشرق الأوسط بموجبها على مدى العقود الثلاثة التالية) بمجموعها عن رؤية «دولانية» جديدة، حملت في طياتها بصمة الخطاب القومي والمطامع الإمبريالية، مع ما انطوت عليه من النية التي بيّنتها لاحتواء هذا الخطاب وتوسيع نطاق مطامعها.^٧

وقد رسّخت الاتفاقيات المذكورة لغة سياسية جديدة قوامها النزعة الانفصالية الإثنية باعتبارها جانبًا محوريًا من جوانب تقرير المصير القومي، في ذات الوقت الذي كانت فيه تحمل وتخفي بين جنباتها استمرارية القوة الإمبريالية الفرنسية، والبريطانية على وجه الخصوص.^٨ هكذا، برز تقسيم أيرلندا في مطلع حقبة العشرينيات من القرن الماضي على هامش النقاشات

على الرغم من أن عدداً من الحالات التي شهدتها حُقب سبقت القرن العشرين على اقتطاع الأقاليم وتقسيمها - من قبيل الحالة التي يتواتر الاستشهاد بها في حل الكومنولث البولندي-الليتواني من خلال تقسيمه بالقوة إلى ثلاثة أقاليم منفصلة عن بعضها في أواخر القرن الثامن عشر - اكتسبت تسمية التقسيم في العموم، إلا أنها لم تشكل تقسيمًا وفقاً للمصطلحات التي نسوقها في هذا المقام. وهذا يعني أن تلك الحالات لم تُفض إلى نقل سلطة سياسية حقيقية إلى السكان المحليين الذين أُسبغ عليهم التعريف الحديث الذي وُضع للسكان الوطنيين.

على هذا الوجه بأن نفهم التقسيم باعتباره عابراً للحدود القومية، وليس باعتباره ظاهرة محلية، ونتيجة مترتبة على إنهاء الاستعمار وتفكيكه والاضطرابات التي ماح بها العالم خلال فترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين، وليس كما لو كان تعبيراً عن هويات إثنية أو دينية لا تتواءم مع بعضها بعضاً على الدوام في البقاع الغارقة في ظلمة التخلف على امتداد العالم. وبعبارة أخرى، يسعى هذا الكتاب إلى الانتقال بالدراسة إلى ما وراء «دراسات المناطق» إلى جانب الأطر القومية التي سعت في جوهرها إلى ترسيخ التقسيم وإرساء دعائمه كما لو كان ظاهرة طبيعية وأقامت أسسه السياسية وأرست أركانه منذ ذلك الحين.

مثلث أيرلندا - فلسطين - الهند: تأريخ الأحداث

بادئ ذي بدء، ينبغي لنا أن نوضّح المصطلحات التي نستخدمها، فالتقسيم، في معناه الحديث، لا يعني ببساطة إعادة تقسيم الأقاليم أو توزيعها من جديد. وعلى الرغم من أن عدداً من الحالات التي شهدتها حُقب سبقت القرن العشرين على اقتطاع الأقاليم وتقسيمها - من قبيل الحالة التي يتواتر الاستشهاد بها في حل الكومنولث البولندي-الليتواني من خلال تقسيمه بالقوة إلى ثلاثة أقاليم منفصلة عن بعضها في أواخر القرن الثامن عشر - اكتسبت تسمية التقسيم في العموم، إلا أنها لم تشكل تقسيمًا وفقاً للمصطلحات التي نسوقها في هذا المقام. وهذا يعني أن تلك الحالات لم تُفض إلى نقل سلطة سياسية حقيقية إلى السكان المحليين الذين أُسبغ عليهم التعريف الحديث الذي وُضع للسكان الوطنيين. وهذا هو ما يفرق العديد من أولى حالات التقسيم الإمبريالية التي أُجريت على الأقاليم لغايات إدارية عن حالات التقسيم الحديثة التي شهدتها القرن العشرون: أيرلندا،

في سياق تفكيك الاستعمار الذي كان قائماً في إقليميّ الهند-باكستان وإسرائيل-فلسطين، والذي ترافق مع مستويات لم يسبق لها مثيل من العنف والاضطرابات في كلا الإقليمين (والتي ربما لم يضاهيها سوى السُمة الوحشية التي اتّسم بها الطرد الجماعي الذي طال السكان ونُفذ على نحو متزامن تقريباً في أوروبا الشرقية). وبحلول منتصف القرن الماضي، اجترح «الحل» السياسي الذي ينطوي على التقسيم وفُرض على نحو واكمه قدر هائل من العنف.

يدرس هذا الكتاب الشواهد الثلاثة الأولى والأكثر بروزاً من شواهد التقسيم - وهي أيرلندا والهند وفلسطين - جنباً إلى جنب. ويسعى المؤلفان إلى فهم الأسباب التي أفضت إلى وقوع «لحظة التقسيم» هذه والطريقة التي وقعت بها - بمعنى، الأسباب التي أدت إلى ظهور التقسيم باعتباره حلاً مقترحاً للنزاع الطائفي والإثني-القومي المتخيل أو الحقيقي في هذه الأحيان الجغرافية والسياسية المتباعدة عن بعضها، في تلك اللحظة التاريخية بالذات. كما يسعى هذا الكتاب، الذي يسترشد بالإطار العابر للحدود القومية والذي وسّم الإمبراطورية البريطانية، وهو الحيز الأصيل الذي نبعت منه فكرة التقسيم، إلى تخطي المقارنات المباشرة بغية الوقوف على أوجه الالتقاء والترابط المادية التي تجمع ما بين هذه الحالات الثلاث. فقد أفضت التأثيرات المتبادلة، والموظفون المشتركون، والتبديدات الاقتصادية، والمصالح المادية والشبكات السياسية التي غدت فكرة التقسيم وبفعتها قُدماً، إلى خلق أحيان سياسية محدّدة إثنيًا في حقبة ما بعد الاستعمار (من الناحية النظرية) على نحو اتسم بالعنف، ومهد الطريق نحو إنفاذ إجراءات التقسيم في وقت لاحق في أماكن أخرى، وذلك من قبيل ألمانيا وكوريا وفيتنام. وتسمح لنا مقارنة هذه الحالات



فلسطين: النكبة.

دولي: المجموعة التي طال أمدها من المطالب المحلية التي نادت بتبني أشكال جديدة من التمثيل القومي والظروف المباشرة التي أفرقتها الحرب، حيث شهد كلا السياقين تصاعداً في مستوى العنف. ومنذ حقبة الثمانينيات من القرن التاسع عشر، غدت الغالبية الساحقة من جمهور الناخبين في أيرلندا تفضل شكلاً من أشكال ما بات يُعرف بـ«الحكم الذاتي» - الحكم الذاتي الأيرلندي ضمن الإطار الإداري للمملكة المتحدة والإمبراطورية البريطانية. ومما لا شك فيه أن السعي لإقامة حكم ذاتي على هذه الشاكلة لم يكن يلفه التعقيد بسبب تقاعس الحكومة المركزية في قصر وايت هول وإحجامها عن السماح للأيرلنديين بامتلاك زمام السيادة على إقليمهم فحسب، وإنما بسبب المقاومة المتواصلة التي أبداهها المجتمع الاستيطاني البروتستانتية الموجود منذ أمد بعيد ويتركز في مقاطعة أولستر وغيرها من المناطق في أيرلندا الشمالية وتسانده المصالح السياسية والاقتصادية الإنكليزية وتشدد عضده.^{١١} وبعد عقود من المفاوضات، أصدر مجلس العموم البريطاني مشروع قانون الحكم الذاتي - الذي شكّل المحاولة الثالثة التي بُذلت على المستوى التشريعي لإنجاز الحكم الذاتي

والهند، وكوريا، وفيتنام وألمانيا. فحسبما ورد على لسان عالم الاجتماع روبرت شيفر، «إن نقل السلطة وتقسيمها في وقت متزامن هو ما يميز التقسيم ... عن انقسام البلدان الأخرى في الأزمنة الغابرة»^{١٢} وفي سياق التمييز بين التقسيم وغيره من الظواهر المتصلة به، من قبيل الانفصال وتفكيك الاستعمار وفك الارتباط السياسي أو العسكري، يخرج العالم السياسي برندون أوليري بتحديد مقصد آخر: «تكمن الغاية الظاهرة من التقسيم السياسي، وتسويغه الشكلي، في أنه سوف ينظم، بمعنى أنه يقلص نزاعاً قومياً أو إثنيّاً أو نزاعاً طائفيّاً أو يجترح حلاً له»^{١٣} وفي الواقع، يتمثل أحد الجوانب التي تلفت نظر المرء في خطاب التقسيم في دأبه على اكتساب سمة طبيعية من خلال لغة علم الأحياء ولغة العلوم - من قبيل الاستعارة الطبية التي تتواتر كثيراً وتصور التقسيم على أنه «جراحة» تُعنى بشفاء «المرض» الذي ينطوي على العنف الإثني.^{١٤}

وعلى هدي من هذا التعريف، مثّلت أيرلندا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى أول الشواهد على التقسيم بمعناه الحديث. فقد نشأ تقسيم أيرلندا عن سياقين، أحدهما محلي والآخر

في أيرلندا - في العام ١٩١٤، وأوقف العمل به نتيجةً لنشوب الحرب في أوروبا.

وقد أقررت الحرب العالمية الأولى ظروفًا جديدة بالنسبة للقومية الأيرلندية، حيث جاءت في صورة مطالب متزايدة رفعها المركز البريطاني للموارد والرجال (British center for resources and men)، إلى جانب تعاظم وقع الخطاب السياسي الدولي بشأن حقوق الأمم الصغيرة ومسألة تقرير المصير. وبعد عامين من اندلاع الحرب، شنّ تنظيم الإخوان الجمهوريين الأيرلنديين عملية عسكرية للاستيلاء على مقاليد السلطة في دبلن - «ثورة عيد الفصح» التي نشبت في العام ١٩١٦ - وأعلن عن تأسيس الجمهورية الأيرلندية، وهو تحرك استتبع ردة فعل اتسمت بالبطش والعنف من جانب العاصمة.^{١٣} وكان الفشل من نصيب محاولتين بُذلتا في وقت لاحق من أجل تنفيذ قانون العام ١٩١٤ على نحو يستبعد مقاطعات أولستر التي تهيمن الأغلبية البروتستانتية عليها. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها مباشرة، فاز حزب الشين فين الذي كان من أنصار الاستقلال ودعائه بأصوات الأغلبية في الانتخابات العامة التي عقدت في العام ١٩١٨، وأعلن عن إنشاء برلمان مستقل. ولم يُفرض لجوء القوميين المتزايد إلى توظيف تكتيكات حرب العصابات، التي جُوِّهت بأساليب «مكافحة التمرد» الوحشية، في إثارة جدل في بريطانيا فحسب، بل أُمِط اللثام عن الانقسامات الداخلية التي عصفت بحزب الشين فين وتغلغت في أوساط أنصار النزعة الجمهورية. وحسبما جاء على لسان أحد المؤرخين، فقد انطوى «إعلان الحرب بالنيابة عن الحكومة الشرعية التابعة لجمهورية قائمة من ناحية افتراضية» على نوع جديد من أنواع النضال - ولا يرتبط ذلك بدرجة أو بأخرى بالحكم الذاتي الذي كان في وسع الحكومة البريطانية أن تستجيب له، وإنما كان «نضالاً في سبيل الحرية» التي كان لا بد أن تكون كاملة ومتكاملة.^{١٤}

وبالتالي، شكّل النزاع المتعدد الأطراف الذي نشب بعد ذلك بين الجمهوريين الثوريين والاتحاديين في مقاطعة أولستر والجيش البريطاني نتيجةً للعنف الذي استشرى في زمن الحرب، بقدر ما شكّل سبباً وقف وراء تأجيجه.^{١٥} وتكشّفت الأحداث التي توالى سرعاً، ففي شهر كانون الأول ١٩٢٠، نصّ القانون بشأن حكومة أيرلندا على إنشاء أيرلندا بشقيها الشمالي والجنوبي المنفصلين عن بعضهما بعضاً من خلال إقامة برلمانين تُنقل السلطات إليهما: أحدهما في بلفاست ويتبع المقاطعات الست في المنطقة الشمالية الشرقية، والآخر في دبلن ويرتبط بـ «مجلس أيرلندا». في بادئ الأمر، تجاهل القوميون هذا الإجراء، ولم تفتقر

وتيرة أعمال العنف. ومع ذلك، فقد اتّسم النزاع، على الصعيد العسكري، بانعدام التكافؤ بين أطرافه على نحو لا تخطؤه العين، حيث لم يفلح الجانب الأيرلندي في تحقيق سوى قدر ضئيل من الإنجازات الملموسة واستفحل ضعف الروح المعنوية في أوساطه، وخاصة بعدما بدا واضحاً أن الاتحاديين في أولستر كانوا يسجّلون النجاح في تشكيل شمال منفصل وتحويله إلى حقيقة قائمة على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، أدرك البريطانيون أنه لم يكن من المجدي لهم أن يداوموا على حكم المقاطعات الجنوبية باعتبارها مستعمرة تابعة للتاج بموجب قانون الأحكام العرفية. وكحلّ محتمل للخروج من هذا الطريق المسدود، دعا عدد متزايد من مستشاري السياسات البريطانيين إلى اعتماد وضع السيادة الذي يكفل منح شيء من الاستقلال، بيد أنه يبقى على أيرلندا في فلك الكومنولث. وفي فصل الخريف التالي، وبعد التوصل إلى هدنة بين الجيش الجمهوري الأيرلندي والجيش البريطاني، قبل إيمون دي فاليرا الدعوة التي وجّهها إليه ديفيد لويد جورج لتمثيل أيرلندا في مؤتمر يعقد في لندن من أجل تحديد «الطريقة الفضلى التي يمكن من خلالها التوفيق بين ارتباط أيرلندا مع جماعة الدول المعروفة باسم الإمبراطورية البريطانية، والتطلعات القومية الأيرلندية».^{١٦} وأفضت المعاهدة الإنكليزية-الأيرلندية التي رشحت عن هذا المؤتمر ووُقعت في العام ١٩٢١ إلى إقامة دولة أيرلندية حرة ومستقلة في العام التالي. وفي الواقع، كانت هذه الدولة «الحرّة»، التي تألفت من ست وعشرين مقاطعة من أصل اثنتين وثلاثين مقاطعة من مقاطعات أيرلندا، دولة مستقلة من دول رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، وبقيت تابعة للبرلمان البريطاني إلى حين الإعلان النهائي عن إقامة جمهورية أيرلندا في العام ١٩٤٩.

وجاء التقسيم في أيرلندا نتيجةً لعقود من المفاوضات بين أيرلندا، والمستوطنين البروتستانت فيها والدولة الإمبريالية البريطانية، ونتيجةً للسياق الذي اتسم بالعنف وفرضته الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية التي أفرزتها الحرب. وفي حالات ليست بالقليلة، كانت النقاشات التي تدور حول تسوية الانقسام تنحصر في القيود التي فُرضت على التطلعات القومية الأيرلندية والمعنى الدقيق لولاء أيرلندا للتاج والكومنولث. وقد نظر الكثير من المدافعين ذوي النزعة القومية عن أيرلندا إلى هذه الاتفاقية باعتبارها تدبيراً مؤقتاً، وخطوة غير موفقة، وإن كانت ضرورية، في سبيل بلوغ وضع نهائي مغاير. بل إن الجمهوري العنيد مايكل كولنز، وهو من قدامى المحاربين الذين خاضوا النضال العسكري ضد البريطانيين على مدى سنوات

جاء التقسيم في أيرلندا نتيجة لعقود من المفاوضات بين أيرلندا، والمستوطنين البروتستانت فيها والدولة الإمبريالية البريطانية، ونتيجة للسياق الذي اتسم بالعنف وفرضته الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية التي أفرزتها الحرب. وفي حالات ليست بالقليلة، كانت النقاشات التي تدور حول تسوية الانقسام تنحصر في القيود التي فرضت على التطلعات القومية الأيرلندية والمعنى الدقيق لولاء أيرلندا للتاج والكومنولث.

أو الدولاني أو كليهما معاً. وظهر التقسيم باعتباره «حلاً» موازياً لم يكن قادراً على البقاء وقابلاً للحياة إلا لأن مناصريه من الأطراف كافة كانوا ينطقون بلغة الحكم الذاتي والقومية الإثنية التي سادت في حقبة ما بعد الحرب.^{١٩} فقد سمح النجاح الظاهري الذي سطره النموذج الأيرلندي - والذي قيسَ بصورة رئيسية من منظور وقف الحرب وبلوغ نهايتها - للفكرة المجردة التي تقوم على التقسيم بالولوج إلى الأدوات التي اعتُمدت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين في إستراتيجيات بناء الدول، إلى جانب توجهات ذات صلة كانت سائدة في حينه: تبادل السكان، والترحيل الجماعي، والتجريد القسري من الجنسية، والمعاهدات بشأن حقوق الأقليات، وإعادة توطين اللاجئين.^{٢٠}

وبالتالي، فقد اتفق أن نقل السلطة إلى الدول التي قُسمت حديثاً برز في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبينما كانت بريطانيا تُعدّ العدة للانسحاب من فلسطين والهند بموجب أفضل الظروف المواتية التي كان في مقدورها أن تديرها، باعتبار ذلك «حلاً» ممكناً للمشكلة التي واكبت إسناد هذه السلطة في سياق السلطة البريطانية المتداعية والحماسة التي سادت الساحة الدولية والتعطش لإقامة الدول القومية الإثنية. وجمعت الإجراءات اللاحقة التي اعتمدتها بريطانيا في تقسيم هذين الإقليمين المستعمرين بين نموذجي أيرلندا ولوزان، حيث انطوت على مقترحات ترمي إلى «نقل» فئات السكان التي شكّلت مصدر إزعاج، جنباً إلى جنب مع تقسيم الأقاليم قسراً إلى دول منفصلة بعضها عن بعض - وهو توجه كان من شأنه أن يؤجج أوار العنف الناجم عن التقسيم واستشرائه، بالنظر إلى أن مهمة تقسيم الكيانات السياسية المنفصلة من الناحية المادية على أرض الواقع وتحويلها إلى كيانات متجانسة من الناحية الإثنية كانت تفرض على الأطراف الفاعلة المحلية فقدان كل ما تملكه.

طويلة، سلّم بالمبادئ التي تضمنتها المعاهدة لأنها منحت «الحرية» للأيرلنديين - ولم تمنحهم، حسب التفسير الذي يسوقه، «الحرية النهائية التي تتطلع إليها كل الشعوب وترقى إليها، وإنما الحرية لتحقيقها». ^{٢١} وتركزت المهمة المتمثلة في ترسيم خط على الخريطة لفصل شقي أيرلندا بعضهما عن بعض، حتى مرحلة لاحقة، حيث لم تبصر النور في نهاية المطاف إلا بعد أن وضعت الحرب الأهلية التي نجمت عنها أوزارها في شهر تشرين الثاني ١٩٢٥،^{٢٢} ومن شأن هاتين السمتين الغريبتين - النظر إلى التقسيم باعتباره لا يزيد على كونه خطوة انتقالية على الطريق نحو بلوغ تسوية نهائية وترك تقرير مصير الحدود الفعلية إلى المرحلة النهائية - أن تشكّلا جوانب يتكرر وقوعها في حالات التقسيم التي شهدتها القرن العشرون، حيث ظهرت في إجراءات التقسيم اللاحقة التي اضطلعت بريطانيا بها في كل من فلسطين والهند. وقد بدا أن التقسيم لم يُفضِ إلى إنهاء النزاع وتحقيق الاستقرار، بل إنه أفضى إلى مشاهد من التأجيل الجيو-سياسي الطويل الأمد.

ومع ذلك، كانت جاذبية التقسيم وإغراؤه يتناميان بوتيرة لا يهدأ لها أوار. ففي الوقت الذي شهد تقسيم أيرلندا، كانت عصابة الأمم التي شكّلت حديثاً في حينه منخرطة في إجراءات ترسيم الحدود التي قرّرت على أسس إثنية (من الناحية النظرية) في أوروبا الشرقية. وفي ذات الوقت الذي كانت الحرب الأهلية تدور رحاها فيه في أيرلندا، كان ممثلو عصابة الأمم في لوزان يُضفون طابعاً رسمياً على الدعم الدولي لعملية تطهير عرقي بحكم الأمر الواقع، باعتبارها طريقة لإقامة الدول القومية من خلال تبادل السكان القسري الذي اكتسب طابعاً وحشياً بين اليونان وتركيا.^{٢٣} ففي حقبة فترة ما بين الحربين العالميتين، أسهم ترحيل مجتمعات بأسرها على هذا النطاق الواسع في تيسير إضفاء سمة شرعية على الخطاب واجترح أسلوب عملي يتيح إنفاذ التدخل الإمبريالي



الجمعية العامة للأمم المتحدة: التصويت على خطة التقسيم.

صك قانوني منح بريطانيا سلطة «الانتداب» في فلسطين. وبعد مضيّ شهور قليلة على ذلك، وافقت عصبة الأمم على مذكرة بريطانية أخرى، نصت على فصل فلسطين، التي عُدت تُعرف بالمنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، عن إمارة شرق الأردن التي أنشئت حديثاً في حينه وعلى إعفاء هذه الإمارة من الوعد الذي قطعه بلفور.

وقد أبقى نص صك الانتداب على فلسطين على بعض الممارسات القديمة التي كانت سارية إبان عهد الدولة العثمانية، والتي كانت تتمحور حول التنظيم السياسي على أسس طائفية، حيث شمل أحكاماً تيسر لكل جماعة من هذه الجماعات أن تحتفظ بمدارسها ومؤسساتها الدينية، كالأوقاف، وتضمن اعتراف الحكومة بأيام العطلات الدينية. كما نصّ الصك المذكور، وعلى نحو أكثر راديكالية، على إنفاذ إطار يمنح السيادة الإثنية- القومية للسكان المستوطنين (ولا يمنحه للمواطنين الأصليين، إلا إذا شاءت الأقدار أنهم كانوا يهوداً)، وربط الحقوق السياسية بصورة صريحة بالانتماء إلى الطوائف المحلية. وأقرت عصبة الأمم، التي اعترفت بوعده بلفور وأدرجته في صك الانتداب، بأن «تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين» (وقد أبرزنا ما نوّكه بالخط المائل). وفي هذا السياق، لم يكن بناء الدولة وبناء الإمبراطورية بمثابة مشروعين يُقضي أحدهما

فقد رددت حالة فلسطين، التي اقترحت فيها التقسيم للمرة الأولى في العام ١٩٣٧ ونُفذ بصورة جزئية في العام ١٩٤٧/١٩٤٨، صدى ما حصل في أيرلندا، واستشرفت ما كان سيحصل في الهند فيما بعد. فعلى غرار أيرلندا، اشتمل تقسيم فلسطين على محور استعماري استيطاني مهم. ومثل الهند، انطوى تقسيم فلسطين على تاريخ حافل عمد فيه الاستعمار البريطاني إلى فرض أوجه التمييز القانوني والسياسي بين الطوائف المقيمة فيها. وكما هو الوضع في كلا الحالتين، طرح التقسيم في وقت ساد فيه التوتر والعنف على الصعيدين المحلي والعالمي. فقد وفرت الضربات التي أطلقت شرارة الثورة الفلسطينية التي امتدت بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩ الحجة الأولى لدراسة إمكانية التقسيم، وكانت المخاوف التي تولدت من اقتراب ساعة الحرب في أوروبا تتعلق في جانب ليس باليسير منها بالحاجة الملحة التي وقفت وراء رغبة بريطانيا في وضع حد للثورة وأدائها في فلسطين. ومرة أخرى، برز التقسيم باعتباره «حلاً» للانقسامات الإثنية التي سادت بين الجماعات المحلية في سياق كان يشهد ظهور نظام دولي/إمبريالي يفتقر إلى الاستقرار ويتمحور حول المبدأ الذي يرسيه خطاب الدولة القومية الإثنية.

وغدت فلسطين ترى بأمر عينها هجرة الصهاينة من أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، وهي تقريباً نفس الفترة التي شرعت فيها الحكومة البريطانية في استكشاف إمكانية دمج فلسطين ضمن الإمبراطورية على أساس موقعها الإستراتيجي مقابل مصر والهند. وقد قدّمت الحرب العالمية الأولى الفرصة الإمبريالية المواتية في هذا الجانب، وبدا أن الحركة الصهيونية شكّلت حليفاً محتملاً. ففي شهر تشرين الثاني ١٩١٧، وقبل شهر واحد من دخول الجيش البريطاني بوابات القدس، بعث وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور رسالة (وبمصادقة مجلس الحرب البريطاني) إلى الزعيم الصهيوني المقيم في لندن والتر روتشيلد، يبدي فيها التزام الحكومة البريطانية بقضية هجرة اليهود على نطاق واسع إلى فلسطين بغية إقامة «وطن قومي يهودي» فيها. وقد أتاح توظيف هذه المصطلحات الغامضة والمفتوحة للسياسة البريطانيين والصهاينة مساحة وافرة للمناورة السياسية. فلفور نفسه، وفي سياق دفاعه عما بات يُعرف بوعده بلفور أمام مجلس اللوردات، وصف هذا الوعد باعتباره «تجربة ومغامرة» مثبّتين، وتمريناً في المخيال الإمبريالي والتوسع الإقليمي^{٣٠}. وفي شهر تموز ١٩٢٢، صادقت عصبة الأمم على الالتزام الذي أعرب عنه وعد بلفور بشأن توطين يهود أوروبا بصورة جماعية في فلسطين، وذلك في وثيقتها التي أدرجت العبارات التي وردت في الوعد ضمن

غدت فلسطين ترى بألم عينها هجرة الصهاينة من أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، وهي تقريباً نفس الفترة التي شرعت فيها الحكومة البريطانية في استكشاف إمكانية دمج فلسطين ضمن الإمبراطورية على أساس موقعها الإستراتيجي مقابل مصر والهند. وقد قدّمت الحرب العالمية الأولى الفرصة الإمبريالية المواتية في هذا الجانب، وبدأ أن الحركة الصهيونية شكّلت حليفاً محتملاً.

الأخر. فالصهاينة استهلّوا العمل من فورهم، وبتشجيع من البريطانيين، على ترقية مؤسسات الحكم الذاتي الجديدة التي شكّلت نواة الدولة. وقد يسّر هذا العمل وأعان عليه الاحتلال العسكري البريطاني الذي كان قد جثم على أرض فلسطين حديثاً وأيدته عصبة الأمم. ومن المؤكد، من وجهة نظر النخبة السياسية الفلسطينية، أن وعد بلفور كان غير مشروع في أساسه ومنذ لحظة صدوره - مثلما كان عليه الحال فعلياً في فصل فلسطين عن سورية واقتطاع إمارة شرق الأردن، والاحتلال العسكري البريطاني، والانتداب نفسه. وعلى مدى العقود الثلاثة التالية، وجد النشطاء الفلسطينيون أنفسهم يخوضون معركة يائسة ضد هذه الوثائق التأسيسية التي وُلدت من رحم الانتداب البريطاني، والتي كفلت من الناحية القانونية المبدأ الذي يقول إن الهوية اليهودية تمنح حقوقاً سياسية معينة لليهود، بحيث لا يشاركهم فيها العرب المسلمون والمسيحيون.

وعقب إنشاء دولة الانتداب، عمل مهندسوها البريطانيون على إضفاء طابع رسمي على هذا التمييز القانوني والسياسي بين جماعة المستوطنين اليهود (اليشوف) وجماعة العرب الأصلايين، ومأسسته. وفي ظل حكم الانتداب، كان أبناء اليشوف يتمتعون بجملة من الحقوق والمزايا الجماعية التي لم تشمل العرب: فقد كانت لهم جمعية تشريعية داخلية تحظى بالاعتراف، ومدارس قومية وسياسات لغوية على نحو صريح، وعلم وجناح عسكري. ولقيت المحاولات التي بذلها المندوب السامي البريطاني الأول، وهو هيربرت صموئيل المناصر للصهيونية، في سبيل إقامة جمعية تشريعية سورية مقاومة لم تتأخر، لأنه أصبح من الواضح أن الحكومة المرتقبة سوف تمنح الأقلية اليهودية الصغيرة، التي مثلت ما نسبته ١٠ في المائة من سكان فلسطين في العام ١٩٢٠، العدد نفسه من المقاعد التشريعية المخصصة للأغلبية

العربية، وأنه لن يكون لهم الحق حتى في مناقشة تأطير الانتداب (بمعنى المسائل الجوهرية المرتبطة بالهجرة الصهيونية وبيع الأراضي).^{٢٢} وقد أدى الهدف الذي أعلنته الصهيونية العمالية، وهي الفصل السياسي الأهم في جماعة اليشوف بعد العام ١٩٢٠، والذي يقضي بالامتناع عن استخدام العرب بأي صفة كانت في المستوطنات والأراضي التي يملكها اليهود (على الرغم من أن إضفاء طابع قانوني على هذا الالتزام لم يحالفه النجاح) إلى الإمعان في تقسيم المجتمعات وأفضى إلى نشوء سوق عمل يقوم على الفصل ويتسم بانعدام المساواة إلى حد بعيد.^{٢٣} كما عملت بيوع الأراضي للصهاينة على تجريد أعداد ليست بالقليلة من الفلاحين العرب من ملكية أراضيهم، وأدت هجرة هؤلاء إلى المدن بحثاً عن فرص العمل إلى خلق حلقات من الأحياء العشوائية حول العديد من المراكز الحضرية الرئيسية في فلسطين.^{٢٤} وفي العام ١٩٢٩، أفضت مواطن التوتر هذه إلى نشوب أعمال العنف، حيث اندلعت الاضطرابات بين العرب واليهود عند حائط البراق وأدت إلى مقتل نحو ٢٥٠ شخصاً وإصابة المئات بجروح.

وفي ربيع العام ١٩٣٦، تسبب الإضراب العام الذي أعلنه العرب في شل الحركة في البلاد، وسرعان ما تحول إلى مظاهرات عارمة مناهضة للصهيونية والبريطانيين، حيث دفعت هذه المظاهرات حكومة الانتداب إلى توسيع نطاق وجودها العسكري في فلسطين إلى حد كبير.^{٢٥} وياشر البريطانيون، في سياق المساعي التي بذلوها في سبيل سحق هذه المظاهرات، توظيف بعض أساليب «مكافحة التمرد» التي كانوا قد أعدوها واستخدموها في أيرلندا قبل تقسيمها، بما فيها تجنيد أفراد من سبق لهم أن خدموا في وحدة «بلاك أند تانز» (Black and Tans) وضمّهم إلى قوة الشرطة في فلسطين.^{٢٦} وعيّنت الحكومة البريطانية، التي واجهت مقاومة عربية اتسمت بامتدادها على نطاق واسع وبتنظيمها، لجنة ملكية

وكلفتها بالتحقيق في الأسباب التي أدت إلى اندلاع الاضطرابات ويرفع توصيتها بشأن السياسة البريطانية المستقبلية بشأن فلسطين. وقد ترأس السياسي المحافظ ووزير الدولة لشؤون الهند، هذه اللجنة، التي حطت رحالها في فلسطين في شهر تشرين الثاني وأمضت فيها عدة أشهر، وتنقل أعضاؤها في أرجاء البلاد وأجروا المقابلات مع أفرد بارزين من النخب السياسية الصهيونية والعربية، كما ناقشوا الوضع القائم مع المسؤولين المحليين في الحكومة البريطانية. وفي العام ١٩٣٧، نشرت اللجنة الاستنتاجات التي خلصت إليها، إلى جانب تقرير يتألف من نحو أربعمئة صفحة، حيث بيّنت فيه على وجه التفصيل الظروف التي واكبت استثناء أعمال العنف والعداوة على الأرض واقتُرحت «حلًا»: تقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية. وقد جمعت هذه الخطة بين ثناياها مبادئ التقسيم والترحيل: ولم يكن ذلك متيسرًا من خلال استيلاء الصهاينة على مساحات شاسعة من أراضي العرب فحسب، بل من خلال طرد ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ عربي (مقابل ١٢٥٠ يهوديًا تقريبًا) إلى مكان آخر من أجل تشكيل أغلبية يهودية في الدولة اليهودية المقترحة.

ولم تكن الفكرة التي اجترحت نوعًا من أنواع تقسيم الأقاليم فكرة جديدة. فقد بحثها من قبل المسؤولون الصهاينة والبريطانيون، مثلما نبين ذلك على وجه التفصيل في فصول عدة من هذا الكتاب، وكانت تقوم في أساسها على مقترحات «إقامة الكانتونات» التي كانت قائمة قبل ذلك. وعلى وجه العموم، فمع أن المندوبين الذين شاركوا في المؤتمر الصهيوني الذي عُقد في ذلك العام لم يبدوا الاستعداد للتسليم بالتفاصيل التي وردت في خطة لجنة بيل بشأن الأراضي، على أساس اعتقادهم بأن الأراضي التي قُدِّمت للدولة اليهودية لم تكن كافية، فقد قبلوا بمبدأ التقسيم ومنحوا القيادة صلاحية الاستمرار في المفاوضات بهدف التوصل إلى صفقة تكون أكثر محاباة لهم. ولكن كان هناك من يعارض التقسيم داخل المعسكر الصهيوني، بمن فيهم فلاديمير (زئيف) جابوتنسكي، زعيم الحركة التصحيحية، والذي ارتكزت أوجه اعتراضه على التزامه بادعاءات الصهيونية ومطالباتها أرض فلسطين التاريخية عن بكرة أبيها، بما فيها إمارة شرق الأردن، وعلى القلق الذي كان يساوره من الدلالات التي ينطوي عليها «نقل» المجتمعات اليهودية الضعيفة والمعوزة من وسط أوروبا وشرقها، بموافقة وتأييد دوليين. وفَسَّر جابوتنسكي ذلك بقوله بأنه «من وجهة نظر يهودية، لا يقل [النقل] عن كونه جريمة. فبينما تتشوق اللجنة الملكية بملء فيها عن 'السابقة الملهمة' (بمعنى، طرد ما يربو على مليون يوناني من تركيا)،

فنحن نشهد مع ذلك حالة أخرى تتلاعب فيها بمفاهيم لا يملك أحد من أعضائها أدنى فكرة عنها».^{٢٧}

وبالطبع، فقد أثارت أطروحة التقسيم والترحيل معارضة فورية وصلبة لم يكن هناك من سبيل إلى إخمادها في أوساط العرب الفلسطينيين، الذين نظروا إليها على أنها لا تقل عن سرقة تُرتكب في رابعة النهار. ومع تصاعد حدة الغضب بين صفوف الفلسطينيين وانطلاق شرارة ثورتهم، شرعت الإدارة البريطانية في إعادة النظر في موقفها وأرسلت لجنة أخرى لتقصي الحقائق (وهي لجنة ووهيد، التي أطلقت عليها تسمية لجنة «بيل العائدة» (re-Peel Commission) على سبيل السخرية والاستهزاء)، غير أنها أحجمت عن إنفاذ هذه الفكرة في نهاية المطاف. ولم يمض سوى عقد من الزمان حتى أُعيد طرح الخطة التي أوشكت أن يطويها النسيان، وذلك في سياق دولي ومحلي مختلف تمام الاختلاف. ففي العام ١٩٤٧، أعلنت الحكومة البريطانية التي باتت تترج تحت وطأة القيود وكانت الأنواء تثقل كاهلها – وباتت تواجه الميليشيات الصهيونية اليمينية التي كانت تشن هجمات إرهابية ضد أهداف عربية وبريطانية على السواء في فلسطين، ولم تكد تحط رحالها من التجربة الإمبريالية التي خاضتها مؤخرًا في تقسيم الهند – عن نيّتها الانسحاب. ونُقِلَ البتّ في قضية فلسطين والفصل فيها إلى هيئة الأمم المتحدة التي كانت قد شكّلت حديثًا في حينه، باعتبارها الوريث الطبيعي الذي حلّ محلّ عصبة الأمم التي سبق لها أن هندست الانتداب الأصلي. وقد تخطى التقسيم سياقه الأصلي وخرج عنه وتحول من تكتيك إمبريالي بريطاني إلى مبدأ تنظيمي من مبادئ الدبلوماسية التي برزت إلى الوجود في الحقبة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد وجدت لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين – التي ضمت ممثلين عن إحدى عشرة دولة، بما فيها أستراليا وإيران ويوغسلافيا والسويد وغواتيمالا – نفسها تحظى باحتفاء الزعماء الصهاينة الذين لم يدخروا جهدًا في سبيل التأثير عليها لكي تؤيد مبدأ التقسيم وتستنكف عن قبول العديد من المقترحات البديلة التي قامت على الثنائية القومية والفيدرالية، والتي طرحتها حركة «هشومير هتسعير» [الحارس الشاب] الماركسية-الصهيونية، ومفكرون من أمثال جوداه ل. ماغنيز ومارتين بوبر وآخرون محسوبون على حزب إichود (الوحدة).^{٢٨} وأجمعت القيادة السياسية العربية الفلسطينية التي ضربها التشردم والتشتت على معارضة مفهوم التقسيم، ورفضت المشاركة في هذا المسعى على أساس أن الأمم المتحدة لا تملك ولاية قانونية على فلسطين، وأن القضية كان ينبغي أن تُحال إلى محكمة دولية.^{٢٩}

أجمعت القيادة السياسية العربية الفلسطينية التي ضربها التشرذم والتشتت على معارضة مفهوم التقسيم، ورفضت المشاركة في هذا المسعى على أساس أن الأمم المتحدة لا تملك ولاية قانونية على فلسطين، وأن القضية كان ينبغي أن تُحال إلى محكمة دولية.

المحلية والقوات الصهيونية خلال الفترة الواقعة بين التصويت على خطة التقسيم وشهر أيار ١٩٤٨،^{٢٠} بينما كان البريطانيون ما يزالون موجودين في فلسطين ويجهّزون للجلاء عنها بصورة نهائية، ثم تلتها المرحلة الثانية التي شهدت نزاعاً أوسع في نطاقه بين العرب والإسرائيليين بعد أن أعلنت الدول العربية المحيطة بفلسطين الحرب. وسارعت القوات الصهيونية إلى التحرك لتأمين الإقليم الذي منحه خطة الأمم المتحدة لها وما وراءه، حيث تصدت للميليشيات العربية التي اتسمت برداءة تنظيمها وضعف تسليحها. ولم تكن الميليشيات العربية مكبلة بضعفها المؤسسي الطويل الأمد من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية مقابل اليشوف فحسب، بل تمخض ضعفها كذلك عن الإطاحة بالقيادة العربية الفلسطينية خلال الثورة على يد الجيش البريطاني.

وفي الوقت الذي برزت فيه إسرائيل بصفتها الدولة التي حملت راية النصر، كان الآلاف قد قضوا نجهم من كلا الجانبين، وطردت المجموعات شبه العسكرية الصهيونية – التي شكلت نواة قوات الدفاع الإسرائيلية خلال الحرب – ما يقرب من ٧٥٠,٠٠٠ عربي فلسطيني قسراً من الأراضي التي استولوا عليها حديثاً في حينه، والتي امتدت إلى ما بعد حدود الدولة اليهودية التي جرى تصوُّرها في الخطة التي أصدرتها الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ بشروط بعيد. وأفرز هذا الطرد الجماعي الذي طال الفلسطينيين أزمة حادة لم تجد لها حلاً بعد، حيث انطوت على نزوح اللاجئين الذين شُتت شملهم وتقطّعت بهم السبل في عموم أنحاء المنطقة، ناهيك عن تقسيم فلسطين الانتدابية بصورة فعلية إلى الدولة الإسرائيلية، وقطاع غزة الذي خضع لحكم الإدارة المصرية، والضفة الغربية التي انتهى بها المطاف تحت الحكم الأردني.^{٢١} وقد أفضى انعدام قدرة الأمم المتحدة حديثة العهد وعجزها التام

ورأى أعضاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، الذين واجهوا هذا الاختلال الجذري في الأدلة والآراء، أنه كان من الصعوبة بمكان التوصل إلى إجماع، وانتهى بهم المطاف إلى تقديم تقريرين، اشتمل أحدهما على اقتراح أقلية من أعضائها وأوصى بإقامة دولة فيدرالية موحدة، بينما تضمن الآخر اقتراح الأغلبية، وجاء بوجي من لجنة بيل التي شكلت قبل عقد من الزمان، وأوصى بالتقسيم. وارتأى تقرير الأغلبية تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام: دولة عربية على ما مساحته ٤٣ في المائة من فلسطين الانتدابية، بما فيها المرتفعات وثلث الخط الساحلي، ودولة يهودية على ٥٦ في المائة من الإقليم وتضم الساحل الشمالي، والجليل الشرقي، ومعظم أراضي النقب، وكيان خاص منفصل يضم القدس والمناطق المحيطة بها، وتخضع لشكل من أشكال السلطة الدولية. ولاحظ أعضاء اللجنة، في معرض تبيانهم لهذه الخطة، أنها تعاني من الكثير من المشاكل نفسها التي سبق أن واجهت المقترح الذي وضعته لجنة بيل – وعلى وجه التحديد، النسبة المئوية للأعداد الغفيرة من العرب في الدولة اليهودية المقترحة.

جرى التصويت على خطة التقسيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني ١٩٤٧، حيث عارضت الهند وباكستان هذه الخطة، وامتنعت المملكة المتحدة عن التصويت عليها، بينما صوتت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لصالحها. وتلا اعتماد خطة التقسيم، على الفور، اندلاع أولى الاشتباكات العنيفة التي أطلقت شرارة حرب العام ١٩٤٨ – والتي يسميها الإسرائيليون حرب الاستقلال ويسميها الفلسطينيون النكبة. وفي الأساس، نشبت أعمال العنف على مرحلتين، حيث شهدت المرحلة الأولى نشوب «حرب أهلية» بين القوات الفلسطينية العربية

وفي الوقت الذي برزت فيه إسرائيل بصفتها الدولة التي حملت راية النصر، كان الآلاف قد قضاوا نحبهم من كلا الجانبين، وطردت المجموعات شبه العسكرية الصهيونية - التي شكلت نواة قوات الدفاع الإسرائيلية خلال الحرب - ما يقرب من ٧٥٠,٠٠٠ عربي فلسطيني قسراً من الأراضي التي استولوا عليها حديثاً في حينه، والتي امتدت إلى ما بعد حدود الدولة اليهودية التي جرى تصوُّرها في الخطة التي أصدرتها الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ بشروط بعيد.

تأثيراً لا يُستهان به على الخطاب الدولي الصريح على نحو متزايد، والذي كان يتناول إقامة الدول القومية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين.^{٣٤}

وعلى الرغم من أن المنافسة الانتخابية والمفاوضات التي دارت حول مصالح الهندوس والمسلمين (والتي مثلها بصفة عامة المؤتمر الوطني الهندي ورابطة مسلمي عموم الهند) تُعدّ سمة رئيسية من سمات المشهد السياسي الهندي منذ حقبة العشرينيات من القرن الماضي، فلم يظهر ما يُعرف بنظرية الأمتين إلى الوجود كمحور مركزي من محاور البرنامج السياسي الذي تبناه محمد علي جناح حتى العام ١٩٤٠ - كما كان عليه الوضع في حالتي التقسيم اللتين عرجنا عليهما أعلاه - في سياق الحرب العالمية.^{٣٥} وقد ثار الجدل بين الباحثين حول ما إذا كانت اللغة الانفصالية التي اعتمدها جناح تمثل ادعاءً حقيقياً بشأن إقامة دولة قومية أم أنها كانت مجرد ورقة للمساومة في المفاوضات التي انطلقت حول التمثيل في حقبة ما بعد الاستعمار. وأياً كان الأمر، فسرعان ما اكتسب هذا الأمر أهميته ويات خارج نطاق السيطرة.^{٣٦} ففي العام ١٩٤٦، وعقب الانتصار الساحق الذي حققته رابطة مسلمي عموم الهند في الانتخابات وإعلان جناح عن «يوم العمل المباشر» الذي سعى إلى استعراض قوة المشاعر السياسية في أوساط المسلمين، اندلعت أعمال العنف بين المسلمين والهندوس في كالكوتا.

وقد أثر سفك الدماء وفقدان السيطرة الاستعمارية على نحو دراماتيكي لم يكن خافياً على أحد على القرار الذي اتخذته بريطانيا بشأن الانسحاب من الهند قبل الموعد الذي قرّرت فيه الأصل، حيث لم تترك سوى شهور قليلة لتحديد شكل الدولة أو الدول التي ستقوم قائمتها عقب حقبة الاستعمار، ويات التقسيم موضوعاً جرت بشأنه مناقشات مستفيضة في أروقة الحكومة

عن تنفيذ خطة التقسيم بالمسؤولين إلى أن يعيّنوا أنفسهم كوسطاء ومشرفين على اتفاقيات الهدنة ووقف إطلاق النار، وهي مهمة ثبت عجزهم فيها بالقدر نفسه. لقد حول التقسيم نزاعاً محلياً وإقليمياً كان يتسم بصعوبته إلى نزاع دولي يبدو أنه بات مستعصياً على الحل.

ومما يثير الدهشة في نفس المرء، تزامن التقسيم الذي جرى على فلسطين مع التقسيم الذي شهدته الهند البريطانية. فقد نالت باكستان استقلالها في يوم ١٥ آب ١٩٤٧، وذلك بعد شهرين فقط من وصول أعضاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين إليها للشروع في التحقيقات التي كانت منوطة بهم.^{٣٧} وكما كان عليه الحال في أيرلندا وفلسطين، ولّد تقسيم شبه القارة الهندية في نهاية المطاف، وعلى نحو مفاجئ، من رحم التاريخ الاستعماري والظروف المحلية المباشرة. فمُنذ أواخر القرن التاسع عشر، شجّع الحكم الإمبريالي الذي فرضته بريطانيا على الهند على إعادة تصور السكان الهندوس والمسلمين، الذين كانوا يمتزجون معاً في أغلب أحوالهم، كما لو كانوا مجتمعات سياسية منفصلة ويتميز بعضها عن بعض. وعلى وجه التحديد، ساعدت سلسلة من القرارات التي اتخذها البريطانيون بشأن التمثيل النيابي إبان عهد الاستعمار - بما فيها تلك القرارات المشؤومة بشأن تقسيم إقليم البنغال على أسس طائفية إلى أقاليم ذات أغلبية مسلمة وهندوسية في العام ١٩٠٥ - على تشجيع مجموعة واسعة من النزعات الطائفية المحلية، والتي استغل بعض منها تقاليد الأصلانية لمساندة ظهور هياكل سياسية تراعي الاعتبارات الطائفية، بل وتُقصي طوائف أخرى، بدءاً من حقبة العشرينات من القرن الماضي.^{٣٨} وكان لهذه الرواية التي تقوم على «الشعوب» الهندوسية والمسلمة ما يوازئها في بقاع أخرى من الإمبراطورية، من أفريقيا حتى العراق، حيث أفرزت

لن تُعرَف أعداد الضحايا من البشر التي جرَّها تقسيم شبه القارة الهندية على وجه الدقة. فقد أفضت أعمال العنف التي استتبعها إلى تهجير ما يقارب خمسة عشر مليون إنسان وإزهاق أرواح ما يتراوح من مليون إلى مليوني إنسان. وتعرَّضت نحو خمس وسبعين ألف امرأة وفتاة للاغتصاب، وتُرك الملايين من اللاجئين فريسة للفقر المدقع. وتسبَّب هذا التقسيم في تغيير المشهد في الإقليمين اللذين باتا يسمَّيان اليوم «الهند» و «الباكستان» بصورة دائمة. فكراتشي التي كان نصف تعداد سكانها تقريباً من الهندوس في العام ١٩٤١، لم يبقَ فيها هندوسي واحد بحلول العام ١٩٥٠.

شبه القارة الهندية على وجه الدقة. فقد أفضت أعمال العنف التي استتبعها إلى تهجير ما يقارب خمسة عشر مليون إنسان وإزهاق أرواح ما يتراوح من مليون إلى مليوني إنسان. وتعرَّضت نحو خمس وسبعين ألف امرأة وفتاة للاغتصاب، وتُرك الملايين من اللاجئين فريسة للفقر المدقع. وتسبَّب هذا التقسيم في تغيير المشهد في الإقليمين اللذين باتا يسمَّيان اليوم «الهند» و «الباكستان» بصورة دائمة. فكراتشي التي كان نصف تعداد سكانها تقريباً من الهندوس في العام ١٩٤١، لم يبقَ فيها هندوسي واحد بحلول العام ١٩٥٠. كما تلاشت أعداد ضخمة من المقيمين المسلمين في دلهي – والذين كانوا فيما مضى يشكلون ثلث تعداد السكان في هذه المدينة. وبالمطبع، ومثلما كان عليه الأمر في حالتي التقسيم الآخرين، بذر تقسيم الهند البذور التي تمهِّد لنشوب المزيد من النزاع في المستقبل. فقد تكرر اندلاع أعمال العنف بين الهندوس والمسلمين في شمال الهند وغربها. وخاضت الهند والباكستان ثلاثة حروب ضد بعضهما بعضاً منذ العام ١٩٤٧، حيث تمخضت إحداها عن الانفصال الدموي الذي طال شرق باكستان (بنغلادش اليوم). وما يزال التمرد والاضطرابات تعصف بإقليم كشمير المتنازع عليه. وقد شاعت الأقمار أن كلا الدولتين تملكان قدرات نووية.^{٢٩}

التي تزعمها حزب المؤتمر، وكذلك بين لويس ماونتباتن، وجناح وجواهر لال نهرو، بينما كان موهنداس غاندي يعارضه معارضة شديدة. وحتى في هذا الوقت المتأخر، فقد ثارت معارضة هائلة لفكرة التقسيم داخل المقاطعات ذات الأغلبية المسلمة، والتي صوّت مشرعوها على هذا المفهوم في شهر حزيران ١٩٤٧.^{٢٧} وحسبما أشارت إليه المؤرخة عائشة جلال، بات يتعين على جناح أن يختار بين دولة هندية موحدة دون ضمانات تؤمِّن المشاركة السياسية للمسلمين، أو باكستان منفصلة «مبتورة الأطراف، ومشوّهة ويعشّش فيها العث»، بحيث تتألف من المناطق المسلمة في البنجاب والبنغال.^{٢٨} ولذلك، وتحت عامل ضغط الوقت، وقّع جناح ونهرو وماونتباتن على خطة لتقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين، على أساس الافتراض الذي رأى أن إقامة دولة باكستان سوف يعفي حزب المؤتمر من أي شرط يملّي عليه الاعتراف بالمطالب السياسية للمسلمين في الهند الجديدة. وتُرك تحديد الطابع الجغرافي للإقليم على وجه الدقة للمحامي البريطاني سيريل رانكيليف، حيث لم يجرِ الإعلان عن الحدود الجديدة لهذا الإقليم على الملأ إلا بعد يومين من إعلان الاستقلال بصورة رسمية عند منتصف ليلة ١٥ آب ١٩٤٧. ومع بروز التفاصيل وتكشفها، انزلقت شبه القارة نحو هاوية المذابح الطائفية.

ولن تُعرَف أعداد الضحايا من البشر التي جرَّها تقسيم

(ترجمه عن الإنكليزية: ياسين السيد)

الدول المتعددة الإثنيات - حسبما ورد على لسان فايتز، «رجالاً بيضاً أحراراً يجتمعون معاً على أساس من التراضي فيما بينهم لتشكيل نظام سياسي ديمقراطي.» انظر ما كتبه في هذا الخصوص:

"Self-Determination: How a German Enlightenment Idea Became the Slogan of National Liberation and a Human Right," *American Historical Review* 120, no. 2 (2015): 485.

٦ باستثناء بارز واحد يمثلته فريزر:

T. G. Fraser's *Partition in Ireland, India, and Palestine: Theory and Practice* (New York: St. Martin's, 1984)

حيث تحاشى المؤرخون الذين درسوا حالات التقسيم، وبوجه عام، اللجوء إلى منهجيات المقارنة التي كانت (وما تزال) شائعة في أوساط علماء السياسة. وللإطلاع على «نقد عابر للحدود القومية» ويتطرق إلى المنهجية المقارنة، انظر:

Dubnov, "Notes on the Zionist Passage to India," 8-9.

٧ لا تقدم التعريفات التي تضعها المعاجم لكلمة «تقسيم» الكثير من الفائدة - ومنها معجم أكسفورد للغة الإنجليزية (*Oxford English Dictionary*) الذي يورد أربعة معانٍ مختلفة للفعل (قسّم) وإثني عشر تعريفاً للاسم (تقسيم) - بالنظر إلى أنها تطمس الفروقات القائمة بين الانقسام (division) والتقسيم (partition)، والحدود (border) والحواجز (barrier)، والانقسام (division) والفصل (separation). فضلاً عن ذلك، تعجز هذه المعاجم، التي تستشهد بتاريخ الكلمات التي تعود في تاريخها إلى القرن الخامس عشر، عن توضيح مدى حداثة التقسيم باعتباره فكرة سياسية. انظر، في هذا المقام:

"partition, v." and "partition, n.," OED : Oxford English Dictionary Online, www.oed.com/view/E ntry/ 138297, accessed January 9, 2018.

8 Robert Schaeffer, *Warpaths: The Politics of Partition* (New York: Hill and Wang, 1990), 7.

9 Brendan O'Leary, "Analysing Partition: Definition, Classification and Explanation," *Political Geography* 26 (2007): 886-908.

حيث ورد هذا الاقتباس في الصفحة ٨٨٨. وعلى غرار شيفر، يميز أوليري بين حالات الانقسام ما قبل الحديثة التي شهدتها الأقاليم والتقسيم الحديث، حيث يلاحظ أن فكرة التقسيم وأوجه الاعتراض التي ثارت عليها، «تنظر إلى الدولة القومية وإقليمها الوطني على أنها حقيقة مسلم بها»، بينما كانت الدول ما قبل الحديثة «تتعامل مع الأراضي باعتبارها عقارات. ... ولذلك، لم يكن 'التقسيم' في الأنظمة الإقطاعية والبرومينالية، أي معنى سياسي خارج إطار قانون الملكية. ولم يكن إفراس الأراضي محل نقاش يتناول صفتها الشرعية القومية والعامّة».

١٠ ظهرت هذه الاستعارة على نحو أبرز في تقرير لجنة بيل الذي اقترح للمرة الأولى تقسيم فلسطين في العام ١٩٣٧، مع أن ظهورها لم يقتصر على هذا التقرير. وغالباً ما كان القوميون الذين عارضوا التقسيم يفضلون استخدام الصور التي تسوقها النظرية العضوية كذلك، مما يجعل من التقسيم «جرماً مصطنعاً في اللحم»، واستباحة لـ«الجسد المقدس» لـ«الأرض الأم». فقبل تشييد الجدران والأسيجة، كان المقص هو الفكرة السائدة والمهيمنة التي تظهر في أفلام الرسوم المتحركة. ومن الناحية الرمزية، فحتى عندما حاول أوليري أن يضفي قدراً أكبر من الدقة على النقاش الذي نطرحه هنا، فقد انتهى به المطاف إلى استعمال لغة مجازية لكي يصف التقسيم: «قطع جديد في الحدود» من خلال «وطن قومي» واحد على الأقل، وفتح «الشق». انظر: O'Leary, "Analysing Partition," 887.

١ للإطلاع على نظرة عامة مفيدة حول هذه الإجراءات، انظر:

Robert Hayden, *From Yugoslavia to the Western Balkans: Studies of a European Disunion, 1991-2011* (Leiden: Brill, 2012); Sabrina Ramet, *Thinking About Yugoslavia: Scholarly Debates About the Yugoslav Breakup and the Wars in Bosnia and Kosovo* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005); Mansur Khalid, *The Paradox of Two Sudans: The CPA and the Road to Partition* (Trenton, NJ: Africa World Press, 2015); and John Young, *The Fate of Sudan: The Origins and Consequences of a Flawed Peace Progress* (London: Zed Books, 2012).

وللإطلاع على جملة من الأمثلة على المقترحات التي تناولت تقسيم العراق وسورية، انظر على وجه الخصوص:

Dilip Hiro, "Is Partition a Solution for Syria?," *Yale Global Online*, July 31, 2012 <https://yaleglobal.yale.edu/content/partition-solution-syria> ; Fred Dews, "The Right Way to Partition Iraq (If Necessary)," *Brookings Now*, July 9, 2014, <https://www.brookings.edu/blog/brookings-now/2014/07/09/the-right-way-to-partition-iraq-if-necessary/> ; Fareed Zakaria, "An Enclave Strategy for Iraq," *Washington Post*, June 19, 2014; Thomas Friedman, "Syria Scorecard," *New York Times*, June 22, 2013; and Nicholas Sambanis and Jonah Schulhofer-Wohl, "Partitions in Practice: The Case Against Dividing Iraq," *Foreign Affairs*, (December 1, 2014).

٢ انظر:

Timothy Mitchell, *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil* (London: Verso, 2011).

للإطلاع على ملخص وافٍ حول ظهور هذه اللغة التي تركز على «تقرير المصير» ودلالاتها الاقتصادية في نظر القوى الإمبريالية في غرب أوروبا.

٣ تتنوّع سوزان بيدرسن (Susan Pedersen) الطرق العديدة التي استنبطت من خلالها جانب كبير من هياكل «الدولانية» من النماذج الإمبريالية والأيديولوجيات الإمبريالية، منذ إنشاء عصبة الأمم وما بعدها. انظر على وجه الخصوص الفصل الذي ألفته:

"Empires, States and the League of Nations," in *Internationalisms: A Twentieth-Century History*, ed. Glenda Sluga and Patricia Clavin (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), 133-138.

٤ حول هذه المسألة وحول الفهم المشوش الذي تولد لدى المؤرخين حول اللغة السياسية والدبلوماسية الجديدة التي انتشرت خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين، انظر:

Arie Dubnov, "Notes on the Zionist Passage to India, or: The Analogical Imagination and Its Boundaries," *Journal of Israeli History* 35, no. 3 (2016): 177-214.

٥ يرد تأريخ ظهور خطاب الأقلية-الأغلبية على وجه من التفصيل في:

Eric D. Weitz, "From the Vienna to the Paris System: International Politics and the Entangled Histories of Human Rights, Forced Deportations, and Civilizing Missions," *American Historical Review* 113, no. 5 (2008): 1329-1333, and Mark Mazower, "Minorities and the League of Nations in Interwar Europe," *Daedalus* 126, no. 2 (1997): 47-63.

وتعني المراجعة التي أجراها ويلسون على مفهوم «تقرير المصير» - الذي كان قد ظهر كفكرة اشتراكية ارتبطت بالتعبير السياسي الجمعي ضمن

١٨ للاستزادة حول «تبادل السكان» بين اليونان والأترار في العام ١٩٢٣، انظر على وجه الخصوص:

Bruce Clark, *Twice a Stranger: The Mass Expulsions That Forged Modern Greece and Turkey* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006); Renee Hirshon, *Crossing the Aegean: An Appraisal of the 1923 Compulsory Population Exchange Between Greece and Turkey* (New York: Berghahn Books, 2004); and Onur Yildirim, *Diplomacy and Displacement: Reconsidering the Turco-Greek Exchange of Populations, 1922–1934* (New York: Routledge, 2006).

١٩ انظر:

Laura Robson, *States of Separation: Transfer, Partition, and the Making of the Modern Middle East* (Oakland: University of California Press, 2017); Matthew Frank, “Fantasies of Ethnic Unmixing: Population Transfer and the Collapse of Empire in Europe,” in *Refugees and the End of Empire: Imperial Collapse and Forced Migration in the Twentieth Century*, ed. Panikos Panayi and Pippa Virdee (Houndmills, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2011), 81–101; and Umut Ozsu, *Formalizing Displacement: International Law and Population Transfers* (Oxford: Oxford University Press, 2015).

٢٠ حول هذه النقطة، انظر:

Weitz, “From the Vienna to the Paris System”; Aristide R. Zolberg, “The Formation of New States as a Refugee-Generating Process,” in *The Global Refugee Problem: U.S. and World Response, Annals of the American Academy of Political and Social Sciences* 467 (1983): 24–38; Nathaniel Berman, *Passion and Ambivalence: Colonialism, Nationalism, and International Law* (Leiden: Brill, 2011); and Robson, *States of Separation*.

٢١ ورد هذا الاقتباس في:

Christopher Sykes, *Crossroads to Israel* (Bloomington: Indiana University Press, 1973), 7.

٢٢ انظر:

Laura Robson, *Colonialism and Christianity in Mandate Palestine* (Austin: University of Texas Press, 2011), chap. 2; Bernard Wasserstein, *Herbert Samuel: A Political Life* (Oxford: Clarendon, 1992); and John Strawson, *Partitioning Palestine: Legal Fundamentalism in the Palestinian-Israeli Conflict* (Chicago: University of Chicago Press, 2010), chap. 2.

٢٣ انظر:

Barbara J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920–1929* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1993), and Jacob Metzger, *The Divided Economy of Mandatory Palestine* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

٢٤ هناك وفرة من الأدبيات التي تتناول السياسة البريطانية، والتطورات التي شهدتها الصهيونية والقومية الفلسطينية. وفيما يتصل بإقامة أحياء سياسية واقتصادية منفصلة للعرب واليهود، انظر، على وجه التحديد:

Charles Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*, 8th ed. (Boston: Bedford/St. Martin's, 2013); Rashid Khalidi, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood* (Boston: Beacon, 2006); and Assaf Likhovski, *Law and Identity in Mandate Palestine* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2006).

١١ ينظر بعض المفكرين إلى أولستر باعتبارها إرثاً من مشروع استعماري استيطاني يعود إلى مستهل عصر الحداثة، وارتقى في أوقات بعينها إلى مستوى الإبادة الجماعية. انظر، مثلاً:

Ben Kiernan, *Blood and Soil: A World History of Genocide and Extermination from Sparta to Darfur* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007), 169–212.

وفيما يتعلق بالاستيطان الأصلي، انظر أيضاً:

Nicolas Canny, *Making Ireland British, 1580–1650* (Oxford: Oxford University Press, 2001), and Eamonn O Ciardha and Micheal O Siochru, eds., *The Plantation of Ulster: Ideology and Practice* (Manchester: Manchester University Press, 2012).

وللاطلاع على لمحة عامة مفيدة حول مسألة أولستر على مدى القرون التالية، انظر على وجه الخصوص:

Alvin Jackson, *Home Rule: An Irish History, 1800–2000* (New York: Oxford University Press, 2003), and *The Two Unions: Ireland, Scotland, and the Survival of the United Kingdom, 1707–2007* (Oxford: Oxford University Press, 2012).

١٢ حول ثورة عيد الفصح وسياق زمن الحرب الذي واكبها، انظر:

Fearghal McGarry, *The Rising: Ireland—Easter 1916* (Oxford: Oxford University Press, 2010); Charles Townshend, *Easter 1916: The Irish Rebellion* (Chicago: Ivan R. Dee, 2006); and Alan Ward, *The Easter Rising: Revolution and Irish Nationalism* (Wheeling, IL: Harlan Davidson, 2003).

13 Robert F. Foster, *Modern Ireland, 1600–1972* (London: Penguin, 2011), 494.

١٤ تتبوأ هذه الفكرة موقعاً محورياً في الكثير من الأدبيات التي نشرت مؤخراً حول الصراع الإثني العنيف في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية. انظر، مثلاً:

Ipek Yosmaoğlu, *Blood Ties: Religion, Violence, and the Politics of Nationhood in Ottoman Macedonia* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014), and Ryan Gingeras, *Sorrowful Shores: Violence, Ethnicity, and the End of the Ottoman Empire, 1912–1923* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

15 Eamon de Valera to David Lloyd George, September 30, 1921, reprinted in *Further Correspondence Relating to the Proposals of His Majesty's Government for an Irish Settlement* (London: His Majesty's Stationery Office, 1921), 11.

١٦ ورد هذا الاقتباس في:

Lee Ward, “Republican Political Theory and Irish Nationalism,” *European Legacy* 21, no. 1 (2015): 1–19, quotation on 12.

١٧ وقد عُهد بهذه المهمة إلى لجنة الحدود الأيرلندية، التي تولت المسؤولية عن تفسير المادة ١٢ من المعاهدة، حيث جاءت بهذا الخط، «بما يتوافق مع رغبات السكان، وبمقدار توافق ذلك مع الظروف الاقتصادية والجغرافية». وقد ورد هذا الاقتباس في الصفحة ٧٠ من:

Ged Martin, “The Origins of Partition,” in *The Irish Border: History, Politics, Culture*, ed. Malcolm Anderson and Eberhard Bort (Liverpool: Liverpool University Press, 1999), 57–112.

وللاطلاع على المزيد من التحليل في هذا الجانب، انظر:

K. J. Rankin, “The Role of the Irish Boundary Commission in the Entrenchment of the Irish Border: From Tactical Panacea to Political Liability,” *YJHGE Journal of Historical Geography* 34, no. 3 (2008): 422–447.

- 28 Aaron S. Klieman, "In the Public Domain: The Controversy over Partition for Palestine," *Jewish Social Studies* 42, no. 2 (1980): 147–164; Elad Ben-Dror, "The Success of the Zionist Strategy vis-a-vis UNSCO P," *Israel Affairs* 20, no. 1 (2014): 19–39.

وفيما يتعلق بحزب إيجود، انظر:

Adi Gordon's contribution to the current volume as well as Paul Mendes-Flohr, *A Land of Two Peoples* (Oxford: Oxford University Press, 1983); Joseph Heller, *Mi-Berit shalom le-Ihud: Yehudah Leib Magnes v'ha-ma'avak li-medinah du-leumit* [From "Brit Shalom" to "Ihud": Judah L. Magnes and the Struggle for a Binational State] (Jerusalem: Magnes, 2003); and Eric Jacobson, "Why Did Hannah Arendt Reject the Partition of Palestine?," *Journal for Cultural Research* 17, no. 4 (2013), 358–381.

٢٩ يرد تناول هذا الجانب بوجه أكبر من التفصيل في:

Robson, *States of Separation*, 132ff.

٣٠ يبدو أن مصطلح «الحرب الأهلية» قدمه المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي قبل ثلاثة عقود، بيد أنه جرى استيعابه في الكتابات التي ألفها المؤرخون الإسرائيليون (وهي ظاهرة فريدة في حقل التاريخ ذاك الذي يسميه التنازع). انظر:

Walid Khalidi, "A Palestinian Perspective on the Arab-Israeli Conflict," *Journal of Palestine Studies* 14, no. 4 (1985): 35–48; Yoav Gelber, *Palestine, 1948: War, Escape and the Emergence of the Palestinian Refugee Problem* (Brighton: Sussex Academic Press, 2006); Benny Morris, 1948: *A History of the First Arab-Israeli War* (New Haven, CT: Yale University Press, 2008); and James L. Gelvin, *The Israel-Palestine Conflict: One Hundred Years of War*, 3rd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), 127.

٣١ حول طرد الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، انظر، على وجه الخصوص:

Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), and *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003); and Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988).

٣٢ حسبما يبينه هذا الكتاب في فصوله، لم تكن هذه الاتجاهات المتوازية تخفى على نظر الأطراف السياسية التي عاصرتها، والتي افترضت أن الملامح السياسية التي وسمت كلا المنطقتين قد تتبع نمطاً مماثلاً. انظر، مثلاً، المذكرة السرية التي ألفها جاكوب روبنسون:

Jacob Robinson, "Partition of India: Implications for Palestine," June 4 [?], 1948, S25/9029, Central Zionist Archives, Jerusalem.

وقد عُيِّن روبنسون، الذي شغل منصب مدير معهد الشؤون اليهودية في نيويورك وأستاذ القانون الدولي في جامعة كولومبيا، مستشاراً قانونياً لوفد الوكالة اليهودية في نيويورك. وفي مثال نمطي على «التفكير القياسي» العابر للحدود القومية، افترض روبنسون أن فلسطين يرجح أن تتبع نفس الاتجاه الذي سلكته الهند، كما أضاف اللثام عن المصادر التي تشير إلى الحكم الذاتي ومشكلة مقاطعة أولستر في أيرلندا. وبعد أيام قليلة، بعث حاييم وايزمان رسالة إلى اللورد ماونتباتن، آخر حاكم للهند، صرح فيها بأن إنشاء «باكستان فلسطينية» قد يكون الحل الأفضل لقضية فلسطين. انظر:

Weizmann to Mountbatten, June 10, 1947, 2725, Weizmann Archive, Rehovot, Israel.

وللاطلاع على المزيد من التحليل لهذا المسار المتوازي، انظر الفصل الذي ألفته لوسي تشيستر (Lucy Chester) الذي يرد ضمن هذا الكتاب.

وحول الصهيونية العمالية والمساوي التي بذلتها (والتي لم يحالفها النجاح على الدوام) في سبيل إقامة جيوب تقتصر على اليهود في فلسطين، انظر، خصوصاً:

Zachary Lockman, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906–1948* (Berkeley: University of California Press, 1996); Gershon Shafir, *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882–1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989); Zeev Sternhell, *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism, and the Making of the Jewish State* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998); and Mark LeVine, *Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine, 1880–1948* (Berkeley: University of California Press, 2001).

٢٥ حول ردة فعل البريطانيين وتصعيد الحملة العسكرية التي شنوها بالتدريج ضد الثورة، انظر، على وجه الخصوص:

Jacob Norris, "Repression and Rebellion: Britain's Response to the Arab Revolt in Palestine of 1936–39," *Journal of Imperial and Commonwealth History* 36, no. 1 (2008): 25–45.

- 26 John Newsinger, *British Counterinsurgency, from Palestine to Northern Ireland* (London: Palgrave, 2002); Richard Andrew Cahill, "Going Berserk: 'Black and Tans' in Palestine," *Jerusalem Quarterly* 38 (2009): 59–68; Matthew Hughes, "The Banality of Brutality: British Armed Forces and the Repression of the Arab Revolt in Palestine, 1936–39," *English Historical Review* 124, no. 507 (2009): 313–354.

وللاطلاع على نبذة مثيرة للاهتمام حول تاريخ عابر للقومية حول مكافحة التمرد، انظر:

Laleh Khalili, "The Location of Palestine in Global Counterinsurgencies," *International Journal of Middle East Studies* 42, no. 3 (2010): 413–433.

٢٧ فلاديمير (زيف) جابوتنسكي، عال ها-حالوكاه [عن التقسيم]، (القدس: دار بيريت ها-تسحار، ١٩٣٧) (ترجمة المؤلف). ومن الجدير بالملاحظة أن جابوتنسكي، عند نشوب الحرب العالمية الثانية وقبل فترة وجيزة من وفاته، تلى عن وجهة نظره وأعلن أن النموذج التركي-اليوناني لم يكن نموذجاً فاشلاً في نهاية المطاف، وأن السكان العرب في فلسطين «يجب عليهم أن يفسحوا المجال» لطوفان اللاجئين اليهود الذي كان يتوقع أن ينصب عليها من أوروبا. انظر:

Vladimir Jabotinsky, "Population Exchanges—Notes in Jabotinsky's Handwriting, in English," Vladimir Ze'ev Jabotinsky Papers, Jabotinsky Institute, Tel-Aviv, Alef-1-2/12, quoted (and discussed) in Gil Rubin, "The Future of the Jews: Planning for the Postwar Jewish World, 1939–1946" (PhD diss., Columbia University, 2017), chap. 2.

ومن الملفت للنظر أن مؤلف سيرة جابوتنسكي، جوزيف ب. شخيطمان، نال سمعة ذائعة بصفته خبيراً معروفاً على مستوى العالم في هذا الموضوع بعدما نشر دراسته التي صدرت بعنوان: *European Population Transfers, 1939–1945* (New York: Oxford University Press, 1946).

وفي العام ١٩٤٨، عمل شخيطمان مستشاراً للجنة الترحيل في الحكومة الإسرائيلية. وانظر أيضاً:

Colin Shindler, "Opposing Partition: The Zionist Predicaments After the Shoah," *Israel Studies* 14, no. 2 (2009): 88–104, and Antonio Ferrara, "Eugene Kulischer, Joseph Schechtman and the Historiography of European Forced Migrations," *Journal of Contemporary History* 46, no. 4 (2011): 715–740.

٣٣ في حالة البنغال، مثلاً، كان هذا التقسيم الإداري المحلي يعد بمثابة تحرك كان موضع ترحيب في بادئ الأمر، وذلك في نظر القيادة الهندوسية التي كانت تتطلع إلى استعادة النفوذ الذي شهد تراجعاً منذ وقت طويل وكان ينتابها القلق المتزايد، في هذه الحقبة التي طغت الاعتبارات الطائفية عليها، إزاء العيش «في ظل الأغلبية المسلمة».

انظر: Joya Chatterji, *The Spoils of Partition: Bengal and India, 1947–1967* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 71.

وفيما يتعلق بنشأة الاعتبارات الطائفية، انظر بصفة خاصة:

Gyanendra Pandey, *The Construction of Communalism in Colonial North India* (Delhi: Oxford University Press, 1994); Suranjan Dass, *Communal Riots in Bengal, 1905–1947* (Delhi: Oxford University Press, 1991); and Partha Chatterjee, *The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

٣٤ انظر، مثلاً:

Nicholas Dirks, *Castes of Mind: Colonialism and the Making of Modern India* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001); Ayesha Jalal, “Exploding Communalism: The Politics of Muslim Identity,” in *Nationalism, Democracy and Development: State and Politics in India*, ed. Ayesha Jalal and Sugata Bose (Delhi: Oxford University Press, 1998), 76–103; and C. A. Bayly, *Indian Society and the Making of the British Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

وقد جرى تصدير هذه الممارسة في وقت لاحق إلى الشرق الأوسط، ولا سيما إلى مصر وفلسطين اللتين كانتا تقبعان تحت سيطرة البريطانيين. انظر الدراسة التي أعدها بايلي حول أوجه التوازي القائمة بين مصر والهند فيما يتصل بالأقليات الدينية، في الفصل الذي ألفه:

C. A. Bayly, “Representing Copts and Muhammadans: Empire, Nation, and Community in Egypt and India, 1880–1914,” in *Modernity and Culture: From the Mediterranean to the Indian Ocean*, ed. Leila Fawaz and C. A. Bayly (New York: Columbia University Press, 2002), 158–203; and Robson, *Colonialism and Christianity in Mandate Palestine*, chap. 2.

٣٥ ترد مناقشة معنى نظرية «الأمّتين» وأصولها في:

P.

Cohen, *The Idea of Pakistan* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004), chap. 1, and Mridu Rai, “Jinnah and the Demise of a Hindu Politician?,” *History Workshop Journal* 62 (2006): 232–240.

٣٦ للاطلاع على تقييم المواقف المختلفة التي تبناها المفكرون حول هذه المسألة، انظر:

Rai, “Jinnah and the Demise of a Hindu Politician?,” and Ayesha Jalal, *The Sole Spokesman: Jinnah, the Muslim League, and the Demand for Pakistan* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

٣٧ يرى سوغاتا بوز وعائشة جلال أن «غالبية المشرعين في كلا المقاطعتين كانوا يرفضون التقسيم. وقد أدلى المشرعون في البنجاب والبنغال، والذين ينضون ضمن حزب المؤتمر، بالأصوات الحاسمة التي أيدت التقسيم،» حيث كان المؤتمر يأمل في أن صدور قرار بشأن التقسيم قد يضمن له السيطرة التامة على المقاطعات التي تقطنها أغلبية هندوسية. انظر:

Sugata Bose and Ayesha Jalal, *Modern South Asia: History, Culture, Political Economy* (London: Routledge, 2011), 152–153.

ويشير عدد من الباحثين إلى أن تأييد التقسيم كان أقوى في المقاطعات التي تسكن فيها أقلية مسلمة، بينما كانت ضعيفة بعض الشيء في مناطق الأغلبية التي أنشئت الباكستان فيها في نهاية المطاف. انظر، مثلاً، ستيفن كوهين الذي يلاحظ في كتابه الذي نشره في العام ٢٠٠٤ حول هذا الموضوع: «كان تأييد رابطة مسلمي عموم الهند وإقامة دولة إسلامية منفصلة أقوى في شمال الهند، حيث كان المسلمون يشكلون أقلية فيه. ومع ذلك، فقد أقيمت الباكستان على تخوم شبه القارة، حيث كان المسلمون يشكلون الأغلبية في ذات الوقت الذي كان فيه التأييد الذي حظيت به الباكستان ضعيفاً.»

(Stephen Cohen, *The Idea of Pakistan*, 36).

38 Bose and Jalal, *Modern South Asia*, 154.

٣٩ للاطلاع على نظرة تفصيلية تتناول التطور السياسي والتكنولوجي في هذين البلدين، انظر:

Sumit Ganguly and Devin T. Hagerty, *Fearful Symmetry: India-Pakistan Crises in the Shadow of Nuclear Weapons* (Seattle: University of Washington Press, 2005).